



(حديث شريف)

أخبار

انتهاكات

نشاطات

مقالات تحليلية

دارفور: السودان والتضامن الدولي

توافقت أزمة دارفور مع ولادة المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية، ومنذ الأشهر الأولى لم يوفر المكتب جهدا للوصول بعدة أشكال وصيغ إلى تخفيف أوجاع هذه المنطقة التي أنهكتها الصراعات والنزاعات وتناوب على استنزاف مواردها وطاقتها كل أشكال النزاع المسلحة. فيما تمثل في تدهور الوضع الأمني والغذائي والصحي للسكان وتراجع الأوضاع الأمنية واضطراب عشرات بل مئات الآلاف للتشرد والنزوح مع تقادم أزمة المعيشة والبقاء على قيد الحياة فيما تطلب تضامنا إقليميا ودوليا يرد على حاجات استثنائية تفوق إمكانيات أطراف الصراع حكومية ومتمردة. ماسمي بالكارثة الإنسانية في دارفور كان حصيلة تراكم وتضافر العديد من العوامل منها الطبيعي والبيئي (كالجفاف والتصحر الذي بدأ منذ السبعينات) ومنها سياسي واجتماعي واقتصادي (الصراع بين المزارعين والرعاة، الصراع على السلطة، التعصب القبلي، النهب المسلح). ولعل من أهم العوامل التي ساعدت على استمرار تدهور الوضع وانعدام الاستقرار الأمني في دارفور غياب الاستقرار السياسي في دول الجوار (كالصراع الليبي التشادي، الخلافات السودانية الليبية، والصراع على السلطة في إفريقيا الوسطى) حيث اتخذت القوات المتناحرة في أكثر من ميدان من أعماق دارفور ملاجئ ومخابئ، معززة عمليات التسلح للأفراد والجماعات الدارفورية نفسها.

إن عجز الحكومة المركزية عن احتواء الأزمة والتعامل معها بادئ الأمر بمنطق أمني وعسكري من جهة، والترويج الإعلامي المبالغ به من قبل القوى المحلية المتمردة لوجود التطهير العرقي والإبادة الجماعية من جهة ثانية، فتحا الباب واسعا لاستنفار المجتمع الدولي بكل تعبيراته تجاه هذا الإقليم. فقد تحركت منظمات إقليمية ودولية بدوافع تحقيق السلم والأمن أو بحسابات ومصالح خاصة أو هذا وذاك، بحيث كان هناك توجه للبحث عن حل ما على الصعيد الإفريقي يفتقر لقوة الاحترام والتطبيق المحلي، وتوجه دولي قادر

فلسطين: نداء المسؤولية

تلقى المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية عدة شكاوى من المنظمات الخيرية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه الشكاوى تتناول أولا التضييق على النشاط والملاحقة بدعوى الفساد أو الارتباط بحركة سياسية والاعتقال من قبل الأمن الفلسطيني. وقد تصاعدت هذه الملاحقات والتضييقات بشكل كبير منذ حزيران/يونيو 2007 وسجلت في 2008 وقائع ذات نتائج كارثية على العمل الخيري. وقد أرسل المكتب الدولي بعثة تحقيق في أوضاع الجمعيات الإنسانية والخيرية في الضفة الغربية، كذلك زار رئيس المكتب الدولي قطاع غزة مرتين في أقل من ثلاثة أشهر، وجرى طرح الموضوع مع السلطات الفلسطينية في غزة ورام الله، عبر الاتصال بعدد من المسؤولين. ولا تكشف سرا اليوم عندما نقول بأنه في غضون عامين تم إغلاق قرابة 400 جمعية ومؤسسة خيرية وإنسانية وثقافية وتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل فلسطينيين بأيد فلسطينية، وعدنا قائمة بعدد من رؤساء ومسؤولي الجمعيات ردت السلطات علينا بأن سبب الاعتقال ليس العمل الخيري بل النشاط الحزبي. وفي شهر حزيران/يونيو 2009 شهدنا تصعيدا في الملاحقات والاعتقالات، وأعلنت وزارة الداخلية في غزة ملاحقة 185 مكتب في قطاع غزة بتهم الفساد، وأسماء قرابة سبع مئة معتقل في الضفة الغربية بتهم حيازة سلاح واضطراب الأمن العام و468 معتقل في قطاع غزة بتهم إعادة تكوين هياكل تنظيمية، وأربعة آلاف استدعاء في الضفة والقطاع شملت نساء ومرافقين، ولدينا أدلة على ممارسة التعذيب بحق المعتقلين.

منذ عامين دخل العنصر الفلسطيني طرفا في هدم البنية التحتية للمقاومة المدنية الفلسطينية، وهذا خط أحمر لم تحتمله حركة تحرر وطني في التاريخ البشري المعاصر. والمكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية وهو يبصر إغلاق جمعيات عضو في غزة والضفة بدواعي صراعات حزبية وسلطوية، يعرب عن استنكاره لهذه السياسة المدمرة التي تعتمد القياس على الخطأ والقياس على انتهاك الحقوق المدنية بتكرارها بشكل أصبح فيه المواطن الفلسطيني رهينة لأجهزة الأمن في المنطقتين.

إن المكتب الدولي الذي يعتر بتواجده المتعدد وتعايش جمعيات فلسطينية مختلفة الألوان في صفوفه يطالب قوات الأمن الفلسطينية بالسماح لكل الجمعيات بالعمل وتشكيل لجنة وطنية مستقلة لمتابعة أية انتهاكات أو تجاوزات قانونية من الجمعيات أو أجهزة الأمن والإفراج عن كل المعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية.

على الضغط مع حسابات استراتيجية لمكوناته أمريكية أو أوروبية أو صينية. وقد شهدت المنطقة الكثير من المبادرات والاتفاقيات لضمان الأمن والسلم الأهلي وعلى عدة مستويات: سواء بالضغط على الأطراف المتنازعة كـ (مفاوضات قبل الحريق بـ 2002، اتفاقية أبيشي بـ 2003 ، لقاء أنجينا 2004 ، مفاوضات أديس أبابا 2005 ، مفاوضات أبوجا 2004، ورقة الاتحاد الأفريقي 2005 ، وأخيرا المبادرة القطرية-العربية. إضافة إلى عشرين قرا ر من مجلس الأمن خلال ثلاث سنوات (2004، 2005، 2006) أو بالمبادرات الإنسانية الدولية والمحلية والتي شقت طريقها بأعداد لا يستهان بها (منظمات أجنبية، وكالات الأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية) إلى دارفور لتقديم العون. وتبعاً لذلك قدمت الحكومة برنامجها الذي يتضمن تسهيلات واعفاءات جمركية لتسهيل وصول المساعدات لأبناء تلك المنطقة كمؤشر لحسن النية، مع الأخذ بعين الاعتبار دائما تغافل أو ضعف التفاعل العربي مع هذه القضية الهامة والحساسة. لكن حل المشكلة لا يكمن برأينا في مربع واحد، وثمة حاجة لمعالجة جذور المشكلة والتي تقع المسؤولية بها على الحكومة والشعب ودور فاعل لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها عنصر الربط الوطني الموحد بين أطراف الصراع المختلفة.

أسئلة حول دور المنظمات الدولية

طرح قضية طرد 13 منظمة غربية من جديد الأسئلة التقليدية حول العمل الإنساني وفكرة التدخل في القضايا المحلية. ولا شك، بأن أسماء هي مصدر اعتزاز للتضامن الإنساني الدولي كالمجلس النرويجي والعمل ضد الجوع لا يمكن بمهنتها وممارساتها المعروفة أن تسقط في أخطاء على نمط "أرش دو زويه"، وأن قرار الحكومة السودانية لم يكن مدروسا بعناية إن لم يكن له دوافع سياسية أخرى، إلا أن أنماط عمل بعض المنظمات التي تضع برنامجا لعملها ولا تتقيد باتفاقاتها مع السلطات المحلية يطرح علينا السؤال حول فكرة التدخل الإنساني نفسها التي تم تبنيها في بعض الأماكن أحيانا لدرء مخاطر انتشار العنف والموت وأحيانا للدفاع عن حلفاء ومصالح، هذه الفكرة اليوم توضع على الطاولة باعتبار الشفافية واحترام التعاقد وتحديد مجال العمل شروط أساسية للقدرة على دخول مناطق الصراعات المسلحة وكسب احترام مختلف الأطراف. وإلا ما معنى مغادرة منظمات خيرية وإنسانية غربية

مناطق مثل أفغانستان والعراق وفلسطين خوفا على عناصرها وهل الجماعات المسلحة وحدها السبب؟

بالعودة إلى شرعية وجود المنظمات الغربية والطريقة التي تتدخل بها هنا، من الضروري فهم تكوين الجمعيات الخيرية في الغرب ودوافع تدخلها المختلفة. فهذا الغرب ليس وحدة متجانسة متماسكة تتصرف كحزب واحد. والمجتمع الرأسمالي الغربي هو مجتمع المبادرات الفردية والجماعية المتعددة. لذا العدد الأكبر من المنظمات الخيرية ليس ابن مبادرة حكومة أو دعم دولة، بل هي مبادرة مؤسسات وجاليات وتجمعات ضغط وجماعات سياسية مهاجرة أو مستقرة. هذا الفضاء الواسع غير الحكومي فيه من يحظر على نفسه قبول أية مساعدة حكومية ومن يعتمد كلياً على وزارة التعاون أو العمل الإنساني في بلده. إن المساعدات المقررة أو الراضخة لحكومات هذه الدولة أو تلك تأخذ بالضرورة بسياسة حكومتها وقراءة هذه الحكومة للمصلحة الوطنية والأجندة الدولية. هنا يلعب في الدعم والمستفيد الأوربي منه قبل المستفيد الإفريقي أو الآسيوي صوت موظفي الخارجية وممثلي البرلمان ودافعي الضرائب والمستفيدين من توظيف الأموال والذين يعتبرون من أعمدة التبادل التجاري بين البلد المساعد والبلد المتلقي. أي أن منطق الربح والمصلحة مبدأ أساسي لا يمكن تغييبه عن هذا النمط خاصة لدول تطمح لدور سياسي في الدول المحتاجة. وقد تتقاطع مصالح البلد المانح مع البلد المتلقي وقد تختلف وفقا لكل أزمة ووفقا لكل حالة. فلا غرابة أن ينتقد المسؤول الفرنسي ما يحدث في إيران إثر الانتخابات الرئاسية ويمدح الرئيس الغابوني عمر بنغو "صديق فرنسا الكبير والمخلص" وهو ملاحق قضائياً بالفساد في نشرة الأخبار نفسها.

لا شك بأن تجربة السودان، هذا البلد الغني بالثروات والموارد الطبيعية، مع المساعدات الدولية معقدة ويتدخل فيها عناصر كثيرة، خاصة وقد شهد هذا البلد أطول الحروب الأهلية في القارة الإفريقية. وليس سرا على أحد الدور السلبي للعديد من المنظمات الدولية، ولكن وحتى اليوم، لم تتمكن دول الجنوب التي تعاني من أزمات حادة من مواجهة الأزمات دون التعاون والتضامن مع الجمعيات الإنسانية والمؤسسات ذات المصداقية.

من هنا إلقاء اللوم على الحكومات التي تؤسس لوضع متردٍ والتي تتسبب في لجم إنتاج الجمعيات الخيرية المحلية القوية بحيث يصبح الاعتماد على الخارج ضروريا للرد على الاحتياجات الأساسية

للناس. في وضع كهذا، تلجأ الأطراف المسيسة وذات البرامج المسبقة للتدخل باسم الإنسانية، أي العملة الأكثر رواجاً في هذا العصر، فيما يضر بسمعة العمل الخيري والإنساني المرتبط بقيم ومبادئ دينية وديوية سامية هي المحرك الأول والأساس لنشاطه.

وبالعودة إلى دارفور : فلا شك أن الملف شائك للغاية فمن جهة لانستطيع نكران دور بعض المنظمات والتي حاولت التزام الحيادية لا لشيء، إلا للإبقاء على سمعتها الدولية كالهلال والصليب الأحمر، ومأقده من قبل المنظمات من إعانات للنازحين والمتضررين (في وقت عجزت فيه الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه هذا الوضع المعقد وعجزت عن السيطرة على الصراعات الدائرة مع تجاهلها لوجود الجمعيات الوطنية لسبب أو آخر وآثرت التعامل مع تلك المنظمات الغربية بل وسهلت وصولها بحجة تمتعها بالإمكانات العالية من حيث التمويل والخبرات والكوادر المدربة تلك العناصر التي طالما افترقت إليها الكثير من منظماتها الوطنية)، مما أضر وأعاق التواجد بشكل فاعل وقوي للجمعيات السودانية باستثناء قلة تمكنت من تنفيذ مشاريع كبرى على مستوى الخرطوم عامة وعلى ولاية دارفور بأقاليمها الثلاث خاصة فيما يخص برامج العودة الطوعية وغيرها من المشاريع الإنمائية وعلى سبيل المثال لا الحصر (منظمة الزبير الخيرية). تشير إحصاءات مفوضية العون الإنساني لوجود حوالي ثلاثة آلاف منظمة وطنية مسجلة لديها "

بعد صدور قرار طرد المنظمات بتاريخ 04-03-2009 ، تعاونت الحكومة مع وكالة الأمم المتحدة بإجراء تقييم أولي للأوضاع الإنسانية في دارفور حيث وضعت خطة إنقاذ لمدة شهرين شملت كافة القطاعات (الصحة - الماء - الغذاء - المأوى - صحة البيئة) وخلص التقرير إلى استقرار الأوضاع الإنسانية مبدئياً في إقليم دارفور وأن العنصر الملح هو إيجاد شركاء عمل لتوزيع الغذاء، حيث أن معظم المنظمات التي طردت كانت تقوم بمهمة التوزيع، وتعهدت الجهات المسؤولة بردم الفجوة عبر كوادرها ومنظماتها الوطنية. والتي بادر معظم هذه المنظمات بوضع خطط إنقاذ كما سميت وكما أوردنا بعضها في التقرير الأول لتقييم الوضع الإنساني في دارفور، وتوازعت الأدوار والمهام لتجنب أي وضع كارثي كون العمل في المعسكرات خاصة الجنوبية منها ليس من السهولة السيطرة عليه لاعتبارات إدارية وفنية وتنظيمية وأمنية حيث تحتاج إلى وقت للفهم والتدريب على هذه الآليات، إضافة لعنصر مهم وهو

فقدان الثقة بين أبناء المعسكرات والجمعيات الوطنية الذي زعزعه الخوف والرفض لهذه المنظمات الوطنية كونها متهمه بالدعم من الحكومة والذي تنامي مع الوقت بمساعدة المنظمات الأجنبية وتلك مشكلة كبرى ببعض المعسكرات والتي تهدد وتتوعد وتمنع من يحاول الدخول إليها عدا المنظمات الأجنبية وهنا خطورة الوضع والخوف من تفشي الأمراض والأوبئة واستمرار الصراع .

تبع قرار الطرد قراراً آخر يقضي بسودنة العمل الإنساني بحلول عام 2011، حيث جاء قرار سودنة العمل الإنساني ليعزز الثقة بدور المنظمات الوطنية وأهمية وجودها كعنصر توازن أساسي مابين الحكومة والمجتمع، إلا أن السودان مشروع طموح له **متطلبات أساسية في مقدمتها :**

- **دور لخبراء العمل الطوعي** للقيام بوضع استراتيجية واضحة المعالم ووضع بنية قانونية ناظمة للتنمية وتطوير وتمكين الجمعيات الوطنية من القيام بدورها بكل كفاءة، وتحمل مسؤولياتها بالسلم وبأوقات الأزمات بمعنى أن تكون هناك قاعدة عمل متكاملة.

- **دور للدولة** وهو أساسي ينطلق من الإيمان بأن منظمات المجتمع المدني من أعمدة بناء الدولة القوية ولا بد من دعمها بوسائل متعددة كتخصيص جزء من الأموال العامة كالضرائب لدعم هذه الجمعيات وبالتالي تشجيع الناس على الالتزام وعدم التهرب وذلك لأن النفع سيعود لهم عبر خدمات هذه المنظمات، وأيضاً تسهيل عمل الجمعيات ومنحها حرية التحرك والتخطيط دون تسييس أو تدخل في برامجها وأساليب عملها إلا ضمن الشراكة والتنسيق القائم على الاحترام المتبادل، بالتلازم مع احترام المنظمات لقوانين الدولة .

- **دور للجمعيات** نفسها عبر آليات عمل شفافة ومنظمة لتأهيل وتدريب الكوادر والناشطين في العمل الطوعي ضمن خطط عمل مدروسة. ولكن تفعيل الآليات السابقة يتطلب الوقت والإصلاح والتغيير بدءاً من آليات عمل الحكومة (تحقيق السلام وإنهاء النزاعات) وقوانينها وانتهاءً بمكونات المجتمع نفسه وترسيخ مفهوم العمل الطوعي، إضافة إلى نقطة أساسية حالية يتوجب معالجتها بشكل دقيق: وهي دور التمويل والممول الذي يتحكم حالياً بمعظم ظروف العمل الإنساني في دارفور والذي يشترط الشريك الأجنبي ويعتبر منفذاً مهماً للتدخل الأجنبي والذي عانت منه السودان وهنا المشكلة التي تطرح نفسها بقوة. وبالتالي السؤال الذي يتوجب الإجابة عليه هل بالإمكان سودنة التدويل أيضاً؟ من وجهة نظرنا بالإمكان فعل ذلك بعيداً عن الاعتماد عن التدويل الأجنبي بأسلوب

المدنيون والإغاثة في ظل النزاعات المسلحة

لم يتوقع أكثر المتشائمين أن يسجل القرن الواحد والعشرين عودة إلى الحروب والنزاعات المسلحة بهذا الشكل. ومهما كانت الذرائع المقدمة ممن نظر للحرب على الإرهاب، ليس بالإمكان القول أن حياة أكثر من مليوني شخص ثمنا منطقيا للرد على أحداث 11 سبتمبر. فقد عادت فكرة الاحتلال المباشر بقوة، باشرتها القوات الإسرائيلية التي حاصرت المقاطعة ومقر الرئيس الفلسطيني وقوات حلف شمالي الأطلسي التي دخلت أفغانستان بغطاء أممي، والقوات الأمريكية ومن تحالف معها لاحتلال العراق. في حين لم تنعم الدول الفقيرة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الأقل بنفس الأهمية فتوجهت لها صفقات أسلحة حينا وخبراء ومرترقة أحيانا أخرى، أو مجرد تمويل لأطراف الصراع. وسواء كان حديثنا عن سيريلانكا أو سوات أو الصومال أو العراق، كان المدنيون باستمرار رهينة وضحية في المقام الأول، وشكل احترام القانون الدولي الإنساني عبئا لم يكتسب له معظم المتصارعين. أما العمل الإنساني والإغاثي، فقد دخل طرفا في المعادلة بالرغم عنه. فتم تصنيف الأفراد والمنظمات وفق بلدانهم وسياسة مناطقهم وأحيانا انتمائهم الديني والمذهبي والحزبي. وصارت قضية أخذ الرهائن من "مخاطر المهنة" كما قال أحد الرهائن الناجين. واليوم تطرح قضية غير المقاتلين والإغاثة في ظل النزاعات المسلحة أسئلة كثيرة على كل المنظمات الإنسانية والخيرية بالرغم من تراكم الخبرات وتعدد التجارب. لماذا تتزايد عمليات الاعتداء على المدنيين والعاملين في الحقل الإنساني؟ هل بالإمكان التوصل إلى قواعد دنيا لاحترام المجموعات غير المتورطة في العمل المسلح والتي تخفف بشكل أو بآخر من كمونات العنف وآلام البشر؟ وهل ثمة تصورات للخروج من هذا النفق؟

هذا هو المحور الأساسي في العدد الخاص الذي تعدده "الإحسان" والذي يفترض أن يصدر في شهر سبتمبر الموافق بداية شهر رمضان من هذا العام. ونتمنى من كل الباحثين والعاملين الميدانيين إرسال مساهماتهم وآرائهم حول هذه القضية الهامة.

تواصلوا معنا عبر:

موقع المكتب الدولي : www.ibh.me

البريد الإلكتروني : ibh@ibh.me

الشراكة إما مع الدولة وهنا خطر المحسوبيات والتعصبات لفئة أو لأخرى أو الشراكة مع المنظمات العربية والإسلامية والجمعيات الدولية النظيرة ذات المصداقية المعروفة وهو برأينا الخيار الأسلم. وهنا يبرز دور الجمعيات الوطنية نفسها عبر استراتيجيتها وخططها ومشاريعها المطروحة وعبر علاقات التشبيك الجادة والنشاطات الدورية التي من الممكن أن تأتي ثمارها عبر رؤية مشتركة وعلاقة شراكة شفافة بين هذه الجمعيات لتحقيق التوازن والتنمية بأسلوب محترم بعيدا عن التسول حفاظا على كرامة الشعب والحكومة، لاسيما أننا نعيش في بلداننا العربية مرحلة أزمت مختلفة ولنا معاناة واحدة وبالتالي فإن تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي الذي نادى به الإسلام قبل أن تتادي به النظريات الاجتماعية أصبح ضرورة قصوى ولاشك بأننا أولى بتطبيقه بيننا وخاصة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها السودان فالدور العربي كان ضعيفا منذ بداية الأزمة سواء في التوسط من أجل السلام أو في عمليات الإغاثة والدعم بالرغم من المساعدات والهبات من وقت إلى آخر من بعض الدول أو الجمعيات العربية التي نفذت وتنفذ بعض المشاريع الإغاثية والتنمية، إلا أن دورها بقي خجولاً .

إن مهمتنا جميعاً إعادة تفعيل هذا الدور وخاصة دعم سوادة العمل الإنساني لأنه مشروع وطني كبير، ولأننا نؤمن بأنه قد آن أوان تفعيل الدور العربي قبل أن تتغير خارطة السودان. ويجب ألا ننتظر كثيرا فقد لانتمكن حتى من رؤية مارأينا على الشاشات والفضائيات في أحداث غزة لأن دارفور قد أهملت منذ البدء إعلاميا وعربيا، وخاصة في ظل الوضع الراهن المتأزم دولياً للحكومة. ولهذا يتوجب على جميع منظمات المجتمع المدني العربي والإسلامي وعلى جميع المنظمات العضو في المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية أن تقوم بخطوة عملية فعالة ومنظمة ومستمرة لدعم المنظمات الوطنية السودانية في وضعها الحالي ودعم وتشجيع مشروع السودان وتوسعي لتقديم المبادرات وتنظيم الشراكات كما أننا نؤيد وضع النواظم التعاقدية بمعنى وجود قواعد للعمل الخيري مستنبطة من ظروف وقوانين البلد وثقافة وعادات الناس والمبادئ الأخلاقية للعمل الإنساني والخيري حتى يتحقق السلام والعدل والتنمية في السودان عامة وفي دارفور خاصة .